

وزير التموين لـ«الوطن»: الإجراءات المتخذة تسير بالاتجاه الصحيح لحل أزمة البنزين

الحكومة على هذه المواد، وذلك بالتوابعى مع التدخل الإيجابى الذى تقوم به الوزارة فى صالات المؤسسة السورية للتجارة، مبيناً أن نتائج الخطة الجديدة التى تم وضعها لتطوير عمل السورية للتجارة بدأت تظهر مع ارتفاع المبيع بحوالى خمسة أضعاف ضمن الصالات التى طبقت فيها الإجراءات الجديدة.

وبين أن الخطة تضمنت تعيينة كافة السلع والمواد وبأجود الأنواع وبأسعار مناسبة، حيث تم تخفيض الأسعار بنسبة جيدة ومناسبة للأسوق، مع التعيبة والتغليف بشكل جيد للسلع والمواد، مع طرح أفضل الأنواع من الخضر والفواكه ومن الصنف الأول لتشجيع المستهلك على الشراء، وقد تم تنفيذ هذه الإجراءات ضمن عدد من الصالات للمؤسسة السورية للتجارة في دمشق، ويجري العمل حالياً على تنفيذها في بقية الصالات في المحافظات، مع وضع خطة لافتتاح صالات جديدة، بالإضافة إلى إعادة دراسة الجدوى الاقتصادية للمجمعات التنموية بالتعاون مع المجتمع资料， التي طرح تنفيذها في المحافظات، وعند الانتهاء من هذه الدراسة سينجزي طرح خطة العمل حولها.



وساهم بتحسين عمليات التوزيع، ولذلك فاغلب حالات المخالفات التي ضبطت تعلقت بالبيع بسعر زائد والتلاعب بالكيل. وفي سياق آخر أكد النداف أن الوزارة مستمرة في مكافحة المواد المهرية والمجهولة المصدر ولم تتوقف عن تسيير دورياتها ضمن حملة حفطات الوقود تم تهريبها، وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة.

ولفت الخطيب إلى أن عدد الضبوط المخالفة لا يعتبر مؤشراً كافياً لعمليات الضبط والتنظيم، لكون تطبيق نظام البطاقة الذكية حد بشكل جيد من حالات الاحتكار للمادة

علي محمود سليمان | صرّح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف لـ«الوطن» بأن الوزارة من خلال دوريات حماية المستهلك تتتابع وتراقب عمليات توزيع مادة البنزين في محطات الوقود لمنع الفش والتلاعب والبيع بسعر زائد، ولمساعدة في تنظيم دور السيارات المنتظرة للتعبئة.

وأشار إلى أن هذا الأمر يجري بالتعاون مع كافة الجهات المعنية ريثما تحسن الأوضاع وتنحسّر هذه الأزمة، لافتاً إلى أن الحكومة تستعين بتبسيط الإجراءات للتخفيف من الأزمة ضمن الإمكانيات المتوفرة، حيث إن الإجراءات المتخذة تسير بالاتجاه الصحيح حل الأزمة.

من جهةٍ أخرى، كشف مدير مديرية حماية المستهلك على الخطيب لـ«الوطن» عن عدد الضبوط التي تم تنفيذها منذ حوالي الأسبوعين وحتى تاريخه بخصوص البنزين، حيث بلغت ٥٢ ضبطاً في المحافظات، وهي تشمل ضبوطاً على الفحالفات ضمن محطات الوقود، منها حالات احتكار وتلاعب بالكيل والبيع بسعر زائد، كما تم تنظيم عدد من الضبوط لعمليات خارج

تجاوز الدور ليس بسبب «المحسوبيات»!

توقعات بانفراج أزمة البنزين قريباً

قصي المحمد - رامز محفوظ

مادة النفط الخام إلى المصفاة، مبيناً أنَّ الحديث عن قرب موعد افتتاح الخط البري بين سوريا والعراق يدل على آفاق جديدة لانفراجات أكبر في واقع المشتقات.

وأشار المصدر إلى أنَّ التأخير الحاصل أحياناً في وصول الصهاريج إلى محطات الوقود يكُون لأسباب ضرورية، نتيجة الأولويات في توجيه الصهاريج إلى محافظات أو محطات محددة.

وفيما يتعلق بموضوع استمرار الوزارة بالتعبئة بكلمة ٢٠ لترًا وعدم زيادتها مقابل تمديد فترة التعبئة إلى أكثر من ٥ أيام، بين المصدر أنَّ الهدف الأساسي من التخصيص المعتمد حالياً هو الاستمرار بالتعبئة ضمن الإمكانيات المتوفرة حالياً، منوهاً بأنَّأغلب الإجراءات التي يتم اتخاذها حالياً هي مؤقتة، مبيناً أنَّ محطات «مروقات» مرقبة من الشركة، أمَّا المحطات الخاصة فتتم متابعتها ورصد مخالفاتها من «التمويل» لمنع التجاوزات التي قد تحصل، بعد التأكيد من العداد، فإذا كان هناك مخالفات تتم محاسبة صاحب المحطة، لافتاً إلى أنَّ التجاوزات التي قد تحصل في بعض الأحيان من خلال التلاعب بالكميات المباعة.

وأوضح أنَّ بعض الحالات التي تحصل لتجاوز «الدور» على المحطات هو ليس محسوبيات، ولكن هناك سيارات لها مهام خاصة وهناك سيارات حكومية لها طبيعة عمل خاصة تقوم بالتزويدي عبر البطاقة الذكية من خلال المحطات غير الحكومية، إذ يتم تجاوزها عن الدور وليس المحسوبيات بشكل دائم هي سبب التجاوزات، مشيراً إلى أنَّ هناك دوريات مراقبة لعمليات التعبئة في كل محطة بحسب القطاع.

ينتظر المواطن السوري حلول الحكومة الجديدة
لأنه المطلب الذي بدأ تتفاقم منذ أيام، وحالياً
بعد ازدياد طوابير السيارات التي رصمت
«الوطن» مسبقاً، وشاهدتها كل يوم في الشوارع
القريبة من محطات الوقود للتزويد بهذه المادة
حيث أطلقت وزارة النفط مسبقاً وعداً
لأنفراجات في الأزمة قريباً.
تعليق على الموضوع بين مصدر في مخفر
لـ«الوطن» أن الحل للأزمة التي تمر بها حالياً
قريباً، مشيراً إلى أن كل الإجراءات التي تم اتخاذها
من قبل الوزارة هي محاولات لاستئصال الوارد
بهدف الوصول إلى حلول مناسبة، منها باتفاق
زيادة عدد الصهاريج الخاصة بـ«محروقات»
الأماكن التي يوجد فيها ازدحام، موضحاً أن
الإجراءات هو مبشر يدل على التوسع في العمل.
وبين المصدر أن الكلمة الموجدة حالياً و
توزيع بشكل يومي محددة ولا يمكن زيارتها
التبعة الواحدة لأكثر من ٢٠ لترًا بهدف
فرصة التعبئة والاستفادة منها لأكبر شر
ممكنة من المواطنين أصحاب السيارات، و
رؤية الوزارة.
وفي إطار رده على ما يشاع عن عودة العمل ببعض
المaster لدى المحطات الحكومية، نفى صحة
المعلومات، مؤكداً أنه يتم حالياً تعبئة ٢٠ لترًا
للسيارات الخاصة كل ٥ أيام عن طريق البعض
الذكي حسراً.
وحول الحديث عن عودة إقلاع مصفاة بانسان
بن المصدر، أن إعادة إقلاعها تبلل على وصف

**دولار «السوداء» يتخطى عتبة ٦٥ ليرة
و«المركزي» للمواطنين: لا تثروا بالأخبار غير الصادرة عنّا**

تعيمياً منسوباً إلى مصرف سوريا المركزي ممهوراً بتوقيع نائب الحاكم الأول، ننوه أن التعيم المشار إليه لا يتوافق مع أسلوب المصرف في إصدار التعميم، كما نشرت بعض الواقع قرار نسبته إلى لجنة إدارة مصرف سوريا المركزي ممهوراً بتوقيع حاكم مصرف سوريا المركزي، بخصوص تمويل المستوردة والقرار غير صحيح ومزور وخاصة أنه صادر بتاريخ اليوم واليوم عطلة رسمية.

وأن المصرف المركزي يهيب بالمواطنين عدم الوثوق بالأخبار غير الصادرة عن المصادر الرسمية، التي تستهدف النيل من الاقتصاد السوري بصورة عامة، والليرة السورية بصورة خاصة، التي صمدت خلال فترة الأزمة، وأي خبر يتعلق بالسياسة النقدية والعمل المصرفية يتم نشرها على موقع المصرف المركزي على الإنترنت وصفحته على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك).

السوق السوداء: لا نرى إجراءات، ولا نسمع أي تصريح من المصرف المركزي، ولا مجلس النقد والتسليف، ولا حتى من الحكومة حول ذلك، معتبراً أنه الكل يغط في سباب عقيم في هذا الإطار، على ما يبدو، ويترك السوق لمفاعيله المختلفة، وهذه المفاعيل حكماً تؤدي إلى ما يشاهد في السوق السوداء، والارتفاعات الحاصلة لسعر صرف الدولار أمام الليرة السورية.

وكان المصرف المركزي قد نفى عبر موقعه الإلكتروني الرسمي ما يتناقله عدد من الواقع الإلكتروني، وصفحات التواصل الاجتماعي حول قيام مصرف سوريا المركزي بعقد جلسة تدخل لبيع شريحة قطع أجنبى إلى مؤسسات الصرافة بقيمة ٢٠ مليون دولار أميركي من دون أي ضوابط.

وبين أن مصرف سوريا المركزي إذ يؤكد أن الخبر عار من الصحة، يشير إلى أن بعض الواقع والصفحات قد نشرت



الارتفاعات الحاصلة في سعر الصرف والفارق الحالي بين السعر المعلن للصرف من المصرف المركزي وسعر الصرف في أن هناك نقطة مهمة تتمثل سلبية المصرف المركزي، وغياب سياسة نقدية واضحة ذات أهداف محددة، إذ أنه رغم للعملة المحلية نور شفيق عربش

الداخلي على القطع الأجنبي تجاريًا لتمويل الاستيراد وخاصة المشتقات النفطية من الدول المجاورة، بدليل تحويل تكلفة النقل البري على لتر البنزين بقيمة ١٥٠ ليرة، وشراء هذه المواد بالقطع الأجنبي.

وأوضح أن السبب الجوهري داخلياً يتعلق بتعقيد الوضع الاقتصادي والمعيشي، والضغوط الناجمة عن ذلك، التي ظهرت عبر حالة القلق العام من أزمة المحروقات، بينما يتمثل السبب الرئيس خارجياً بشدة الضغوط والحصار الاقتصادي الأميركي الظالم، كاشفاً عن أن بعض الصحف الأجنبية حملت الولايات المتحدة الأميركية تنتائج الحصار الاقتصادي على سوريا، لكون ذلك يولد ضغوطاً غير مريحة تجاه التعامل بالعملة المحلية، الأمر الذي يرفع من حدة التوجّه نحو العملات الصعبة، وتحديداً لدى فئات التجار والصناعيين والأثرياء، تحسباً للتغيرات

سجلت أسعار صرف الدولار في السوق السوداء ارتفاعات ملحوظة خلال الأيام الأخيرة وتحتّط، في دمشق عتبة ٥٦٠ ليرة وسط حالة ترقب واسعة لاتجاه سعر صرف الدولار أمام الليرة، بينما يحافظ الصرف المركزي على سعر ٤٣٥ ليرة للدولار. أي بفارق بين السعرين لمصلحة السوق السوداء تتجاوز نسبته ٢٩ بالمائة.

ولنقصي أسباب الارتفاعات الحاصلة خلال أيام العطلة الماضية على سعر صرف الدولار في السوق السوداء تواصلت «الوطن» مع عدد من المتابعين والأكاديميين، إذ اعتبر رئيس قسم الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان أن الارتفاعات الحاصلة في الدولار ترتبط مرة باشتداد الحصار الاقتصادي، وتحديداً في قطاع حوامل الطاقة، ومرة أخرى بسبب الطلب

وزارة الكهرباء تتجه لزيادة تعويض عمالها للأعمال الخطرة

A photograph showing two electrical workers in a substation. One worker is standing on a metal platform, holding a long metal tool, while the other is working on a large electrical component. The background shows several insulators and power lines against a blue sky.

كشف مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن توجه وزارة الكهرباء لرفع قيمة المبالغ المالية التعويضية لعمال الكهرباء في المهن التي تصنف بالخطرة، مبيناً أن القيمة المالية التعويضية عن الأعمال الخطيرة التي يتقاضاها عمال الكهرباء حالياً تبلغ ٥ بالمئة من قيمة الراتب المقطوع فقط لا أكثر.

وبعد الرجوع لهندسین في الوزارة بينوا أن التعويض يبلغ ألف ليرة سورية فقط لا غير شهرياً للأعمال الخطيرة.

وبحسب المصدر، تصنف الأعمال الخطيرة بشكل خاص لعمال المؤسسة العامة لنقل الكهرباء وتوزيعها على التوترات المنخفضة والمتوسطة والعالية، موضحاً أن الوزارة حالياً تتجه إلى رفع التعويض عن الأعمال الخطيرة في الوزارة بالتنسيق مع وزارة المالية، إلا أنه إلى الآن لم يحدث أي قرار واضح حول الموضوع متأملاً أن يكون هناك شيء ملموس في الأيام القادمة.

ولفت المدير إلى أن إصدار هذا القرار يسمح بشكل كبير في تحسين طبيعة التعويض الذي يتلقاه هؤلاء الفتية من العمال، مشيراً إلى أن ما يصرف اليوم لهم هو وفقاً للقانون فقط.

وكان قد أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قراراً

**«الاتصالات» لـ«الوطن»: تدوير أرقام الهواتف
السداسية إلى سباعية في جميع المحافظات**

الوطن

الوطن | للاتصالات باللاذقية أن تغير الأرقام جاء لضرورات فنية، وبهدف توحيد الترقيم في كل المحافظات السورية والتوزع في المقامات، إضافة إلى إمكانية تأمين ميزات موحدة على مستوى المحافظات، للفعاليات الاقتصادية والحكومية كميزة الرقم الرباعي المختصر. ومن جانبه أكد مدير اتصالات اللاذقية عادل الجبيلي لـ«الوطن» أن سيتم تحويل جميع الأرقام في محافظة اللاذقية بين ٣٠ نيسان الجاري والأول من أيار القادم بعد الساعة الثانية عشرة ليلاً، منها بأنه تم إعلام جميع المشتركين في المحافظة عبر الوسائل الموجودة حالياً لضمان التحويل بكل سهولة.

وكشف الجبيلي أنه تم تصميم برنامج خاص لأجهزة الأندرويد بهدف تسهيل عملية التعرف إلى الأرقام الجديدة بعد الإضافة بكل سهولة من خلال تزويد البرنامج بالرقم القديم ليصار إظهار الرقم الجديد، لافتاً إلى وجود نحو ٣٢٠ ألف رقم هاتفي ل المشتركين بالمحافظة.

كشف مصدر مسؤول في الشركة السورية للاتصالات لـ«الوطن» عن خطة وضعتها الشركة لتحويل جميع الأرقام الهاتفية الأرضية من فئة السادسية إلى السبعية في المحافظات التي ما زالت الأرقام فيها سادسة. وبين المصدر أن سبب التحويل جاء مع زيادة التوسعات في المقامات الهاتفية والمجمعات الضوئية نتيجة زيادة عدد المشتركين، الأمر الذي يدفع الشركة إلى تأمين أرقام جديدة، تكون الترقيم القديم على الفئة السادسية لم يعد كافياً للاستمرار بالتوسعات في المقامات.

ولفت إلى أنه سيتم تحويل الأرقام من سادسة إلى سبعية في محافظة طرطوس بعد اللاذقية، مشيراً إلى وجود عدة محافظات أخرى ما يزال الترقيم فيها سادساً إضافة إلى طرطوس وهي محافظات درعا والسويداء والرقة ودير الزور والحسكة.

وكان قد أعلن فرع الشركة السورية

بنك البركة السورية يوزع أرباحاً بقيمة ٢٥,٥ مiliارات ليرة سورية

السادة المساهمين من جهة ويساهم في دعم الاقتصاد الوطني من جهة أخرى». وعن آلية تنفيذ عملية توزيع الأرباح على المساهمين أوضح حلبى أنه يجري حالياً العمل على تنفيذ قرار الهيئة العامة غير العادلة بتوزيع الأرباح بشقيه التدري وأسهم المنحة وفق الإجراءات القانونية وسوف يعلن عن تاريخ بدء التوزيع بعد الانتهاء من الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الوصائية ذات العلاقة.

نـا الإنـجاز الذي يـعـد عـلـامـة فـارـقـة عـلـى مـسـطـوـيـقـالـقطـاعـ اـصـرـيـخـاـصـيـفـ سـورـيـةـ، وـكـلـ إـنجـازـ منـ هـذـاـنـوـعـ لـأـنـ يـكـونـ مـبـنـيـاـ عـلـىـ أـسـسـ مـقـنـيـةـ وـخـطـطـ وـبـرـاجـعـ عملـ كـمـاـلـةـ يـقـومـ بـتـفـيـذـهـ فـرـيقـ عـلـمـجـانـسـ، وـكـلـ ثـقـةـ نـتـوزـيـعـاتـ الـأـرـبـاحـ الـتـيـ تـمـ موـافـقـةـ عـلـيـاهـاـ قـدـ أـثـلـجـتـ دـورـ السـادـةـ مـاسـهـامـيـنـ لـأـنـهـاـ كـانـتـ أـكـبـرـ مـنـ توـقـعـاتـهـ،ـ بـإـذـنـ اللـهـ سـتـسـتـمـرـ بـالـعـلـمـ عـلـىـ النـهـجـ نـفـسـهـ لـلـأـعـوـامـ فـاـدـمـةـ لـتـحـقـيقـ مـعـدـلاتـ نـمـوـ مـنـقـدـمةـ بـماـ يـلـبـيـ طـمـوـحـاتـ

وي بهذه المناسبة صرّح رئيس مجلس الإدارة عدنان أحمد يوسف بأن تحقيق بنك البركة سورية لمثل هذه النتائج في ظل ظروف اقتصادية صعبة تمر بها البلاد، إنما يعتبر إنجازاً مهماً لكل الأطراف ذات العلاقة وتدل على العمل والجهد المضني المبذول من مجلس الإدارة والادارة التنفيذية في سبيل تحقيقه، ومثل هذه النتائج لم تكن لتحقق لو لا تضافر الجهود على المستويات الوظيفية كافة، واتباع إستراتيجيات وسياسات سليمة.

وفي سياق متصل صرّح الرئيس التنفيذي للبنك محمد عبد

عقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك البركة اجتماعها السنوي بتاريخ ١٥/٤/٢٠١٩، حيث استمع مساهمو البنك خلال الاجتماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٨، وبافي بيود جدول الأعمال، وقد وافقت الهيئة العامة غير العادية خلال الاجتماع على توصية مجلس إدارة البنك بتوزيع أرباح إجمالية مقدارها (٥,٢٥٠) ميلارات ليرة سورية على المساهمين ما يعادل ٥٪ من رأس المال البالغ (٥,٢٥٠) ميلارات ليرة سورية على كل سهم.